



إشراف / محمد مفتاح

خطف زعيم ميليشيا يغلق مطارا في ليبيا والداخلية تتنصل مسلحون يهاجمون دورية للجيش في بنغازي مخلفين قتيلًا و (3) جرحى

طرابلس / متابعات :



معمّر القذافي. وقد فقد مساء الاثنين من الضدق الذي كان ينزل فيه في طرابلس. واتهمت قبيلته الحكومة بأنها وراء عملية الخطف. يشار إلى أن قبيلة التبو وأفرادها من أصحاب البشرة السوداء،

أقدم مسلحون على قطع الطريق المؤدي إلى مطار سبها في جنوب ليبيا، ما أدى إلى إغلاقه احتجاجا على خطف زعيم ميليشيا جنوبي في طرابلس، بحسب ما أعلن مصدر محلي. وقال آدم دازي عضو المجلس المحلي في سبها، إن «عناصر كتبية في الجنوب الليبي أغلقوا الطريق المؤدي إلى مطار مدينة سبها، الذي يبعد 800 كلم جنوب طرابلس، مطالبين الحكومة بالقيام بعمل ما من أجل إطلاق قاندهم اللاشي المهدي، الذي خطف الاثنين في طرابلس». ويتنمي المهدي إلى قبيلة التبو، وهو قائد ميليشيا من ثوار سابقين ضد نظام

يعيشون بين ليبيا وشمال تشاد والنيجر، وكانوا ضالعين في شباط/فبراير الماضي في مواجهات دامية مع قبائل محلية في شمال البلاد، خصوصا في الكفرة وسبها. في المقابل، أوضحت وزارة الداخلية في بيانها أنها «ليست لها أي علاقة باختفاء اللاشي المهدي، منددة بعمليات الخطف والاعتقال خارج القانون». من جهة أخرى، قتل جندي ليبي وأصيب ثلاثة آخرون بجروح خطيرة برصاص مسلحين مجهولين في مدينة بنغازي شمال ليبيا. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مصدر أمّني أن مسلحين فتحو النار على دورية من كتبية الخندق ثم لاذوا بالفرار، مخلفين وراءهم قتيلًا وثلاثة جرحى في حال خطيرة.



14 OCTOBER

www.14october.com

الخميس والجمعة 30-31 مايو 2013م - العدد 15780

5

كلمات

طارق أبو العينين

الأممية «الإخوانية»

والانهيار الأمني

في سيناء



على رغم إطلاق الجماعات الجهادية المسلحة الجنود المصريين السبعة الذين تم اختطافهم في سيناء، إلا أن الأزمة عكست حجم التمسك الذي أصاب الدولة المصرية في العام الأول من الحكم «الإخواني».

الخلل الأمني كان مسيطرا تماما على شبه جزيرة سيناء إبان حكم المجلس العسكري الذي شهد منذ بدايته تناميا مضطرا لتنفيذ الجماعات الإرهابية المسلحة، وصل مداه مع قيام مسلحين تكفيريين مجهولين بقتل 16 جنديا مصرية في أب (أغسطس) الماضي، إلا أن وجود «الإخوان» في السلطة كان ولا يزال جزءا من تلك الأزمة العميقة التي تضرب الأمن القومي المصري في عمقه الاستراتيجي. فمتطلبات الأمن القومي المصري ترتطم برغبة «الإخوان» الجامحة في تدشين مشروعهم الأممي المتعلق بإعادة إحياء دولة الخلافة الإسلامية التي عبرت عن مرحلة توهج تاريخي للنموذج الثقافي والحضاري الإسلامي، لكن منطق «الإخوان» في التعااطي مع مشروع الخلافة، أكل بالفعل من رصيد ذلك المشروع لدى جموع المصريين لثلاثة أسباب:

الأول، هو غياب المقدمة المنطقية المفترضة ليزوغ نظام أممي إسلامي في مصر، فمعظم المشاريع الأممية، سواء كانت دينية أو علمانية، قامت تاريخيا على ركيزتين أساسيتين، الأولى هي وجود مرجعية أيديولوجية كبرى وعالمية تتمتع بقرع عال من الوهج يكون كفيلا بتجاوز الحدود القطرية وكفيلا كذلك بتناول المجتمعات المصدرة والمتلقية لتلك الأممية عن جزء غير يسير من تراثها القومي الذي قد تقوضه تلك الأممية.

أما الثانية، فهي أن يكون هذا المشروع قد حقق بالفعل نجاحا في موطنه الأصلي بما يوفر فائضا أيديولوجيا واجتماعيا واقتصاديا وحضاريا يدفع هذا المشروع لتجاوز تلك الحدود القطرية، وهو ما حدث قديما مع مشروع الخلافة الإسلامية، وحدث في التاريخ المعاصر مع المشروعين الشيوعي والليبرالي في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وهو ما لا يتوافر الآن للطرح الأممي الإخواني الذي يشبه الرجل المريض بفعل انطفاء الوهج الأيديولوجي لهذا المشروع، وذلك لفشل «الإخوان» في إنجاز أي تحول كبير يطال الوضع الداخلي المصري المتأزم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، بما

أحال حلم «الإخوان» بإحياء مشروع الخلافة إلى لغو سياسي ريك لا يقنع معظم المصريين.

أما الثاني فهو الخلل المتعمد ما بين الغيوتوات الأيديولوجية والنظم الأممية، فهناك تصور مراهق مخترن في العقل الجمعي لدى «الإخوان» وتكسبه ممارساتهم على الأرض بأن هدم الدولة الوطنية المصرية ودمجها مع أشلاء الدولة الفلسطينية في قطاع غزة وأشلاء الدولة السودانية في الشمال واللتين تتماثلان نموذجا للغيوت الأيديولوجي المعزول عن العالم كفيلا بأن يشكل في النهاية نواة لدولة خلافة إسلامية يحكمها إخوان مصر متجاهلين ما يمكن أن ينتج عن ذلك من عبث بحدود مصر الجنوبية والشامية.

أما السبب الثالث والأخير فهو حال الارتطام ما بين «الإخوان» وبين النواة التاريخية للدولة التقليدية في مصر ممثلة في القوات المسلحة، فمنذ وقوع أحداث رفح الأولى، حاول «الإخوان» ورئيسهم المنتخب لتوظيف تلك الأحداث لتحقيق مكسب سياسي صرف يصب في مصلحة مشروعهم الأممي، وهو ما تحقق بإقالة وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان بعدها مباشرة، إلا أن الرئيس «الإخواني» تنصل من الجزء المتعلق بمسؤوليته السياسية عن تقديم المتهمين في تلك الأحداث إلى المحاكمة، أو حتى إعلان أسمائهم للرأي العام المصري. كما أنه لم يبد تحمسا كذلك لعملية هدم الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة التي تمت بضغط من وزير الدفاع الجديد الفريق عبد الفتاح السيسي من دون غطاء سياسي من مؤسسة الرئاسة التي تريد بالمقابل دعم حركة «حماس» على حساب الأمن القومي المصري. ولعل هذا الارتطام ما بين الجيش ومؤسسة الرئاسة بخصوص الملف الأمني في سيناء تكرر للمرة الثانية خلال تلك الأزمة الأخيرة فلم يتم الاتفاق بين الطرفين على مسار واضح ومعلن للتفاوض مع الخاطفين، أو القيام بعملية عسكرية موسعة ضدهم وضد باقي البؤر الإرهابية في سيناء بفعل حال التباعد المشوب بالحدز والترصص ما بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية التي يريد «الإخوان» تطويقها ودمجها في مشروعهم السياسي، أو إزاحتها تماما من المشهد الداخلي والإقليمي، لأن وجود جيش احترافي قوي في مصر كفيلا يوقف تلك المهازل التي تجري على الحدود الشرقية والجنوبية لمصر مقوضا بذلك مشروع «الإخوان» الأممي.

قضاة مصر يعتصمون والشورى يتهمهم بالتهرب من الضريبة

الزئد: القضاة وأعضاء النيابة العامة سيقومون بمهام صباحا ويعتصمون ليلا

قنديل: (30) يونيو نهاية (الإخوان) ومصر تخسر (12) مليار متر مياه بعد بناء سد النهضة



الإخوان المسلمين كما فعل مع نظام مبارك مضيضا نعم انتخبت مرسي حين انحصرت المرحلة الثانية بين النار والعار واخترت مرسي كأكبر الميت ولحم الخنزير وقال شفيق مثله مثل مبارك ولست نادما على اختيار مرسي لأن الشعب المصري لم يجرب حكم الإخوان من قبل. وقال قنديل في ظل حكم الإخوان وبعد 9 أشهر أصبح الدين المصري 20 مليارا، وكان أيام مبارك طيلة 30 سنة 35 مليارا.



تقديم تقرير عن إجمالي ما يحصل عليه القضاة من أجور لمعرفة حقيقة عدم تحصيل ضريبة كسب العمل من رواتبهم. وكان النائب أمين شبيب قنديل كسب العمل لمنسوبي وزارة العدل بمليار ونصف المليار جنيه سنويا. كما أكد مسؤول الجهاز المركزي للمحاسبات ربيع صادق أن أعضاء وزارة العدل يسدون الضرائب ولكن بقيمة أقل، استنادا إلى أحكام تعفي العلاوات الخاصة.

القاهرة / متابعات :

يبدو أن الأزمة بين القضاء المصري والسلطة الحاكمة لا تزال مستمرة، على خلفية مناقشة قانون الشورى، الذي يعترض الجسم القضائي على عدد من بنوده، لاسيما تخفيض سن التقاعد حتى 60 عاما، وهو البند الأساس الذي فجر الأزمة، فضلا عن فكرة وضع قانون بمعدل عن الاستئناس برأي القضاة.

في هذا السياق، أعلن المستشار أحمد الزئد، رئيس نادي القضاة، أن جميع أعضاء أندية القضاة وأعضاء النيابة العامة سيدخلون بدءا من أمس الأربعاء 29 مايو، في اعتصام مفتوح بدار القضاء العالي، وذلك حتى وقف مناقشة قانون السلطة القضائية من قبل مجلس الشورى. وأوضح الزئد أن «القضاة وأعضاء النيابة العامة سيقومون بأداء مهام عملهم صباحا ويعتصمون ليلا حتى لا يصيب المواطن أي ضرر».

وأوضح الزئد أن القضاة خلال اجتماعهم مع المجلس الأعلى أكدوا رفضهم التام لمناقشة قانون السلطة القضائية في مجلس الشورى، الذي تنتمي الأغلبية منه إلى تيار سياسي «يعادي القضاء ويحاول التعدي على سلطاتهم»، بحسب وصفه. كما أكد رئيس نادي القضاة رفضه التام لما وصفه بـ«استعداد مجلس الشورى للقضاة وهجومه الشرس ضدهم»، وطالب المجلس بـ«الكف عن هذا الهجوم ووقف مناقشة قانون السلطة القضائية».

الذي اعتبره تدخلا سافرا في شؤون القضاة. وأطلق الزئد على القوانين الثلاثة العروضة بشأن السلطة القضائية مسمى «القوانين الهادمة للسلطة القضائية»، مشيرا إلى أنها «وضعت من أجل الانتقام من القضاة، الذين طالما دافعوا عن النزاهة».

في المقابل، ذكرت صحيفة «الأهرام» أن أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الشورى طلبوا من الجهاز المركزي للمحاسبات

حول العالم

وكانت تقارير إخبارية تتعلق باشقاقات بحزبه الحاكم قد أشارت استياء مادورو الذي خلف الراحل هوغو شافيزز لدى فوزه بفارق ضئيل بالانتخابات التي قالت المعارضة إن نتائجها قد سرقت منهم. وقد انتقد الرئيس الفنزويلي الأسبوع الماضي تسجيلا صوتيا مسريا يتحدث عن صراع بالسلطة في أوساط أتباع شافيزز. وجاء في التسجيل الذي كشف عنه أحد صناع القرار بالمعارضة أن مديعا معروفا مواليا للحكومة سُمع وهو يتهم رئيس الجمعية الوطنية ديوسداد كابليلو بالتآمر ضد مادورو.

غير أن المديع ماريو سيلفا أنكر التسجيل واعتبره مفيكرا، وأعلن في وقت لاحق تعليق برنامجه إلى إشعار آخر. وسبق لمادورو أن أبدى رغبته في تحسين العلاقات مع واشنطن، «مادامت العلاقات قائمة على الاحترام، ولكنه اتهمها بالسعي لزعة استقرار بلاده».

وكانت تقارير إخبارية تتعلق باشقاقات بحزبه الحاكم قد أشارت استياء مادورو الذي خلف الراحل هوغو شافيزز لدى فوزه بفارق ضئيل بالانتخابات التي قالت المعارضة إن نتائجها قد سرقت منهم. وقد انتقد الرئيس الفنزويلي الأسبوع الماضي تسجيلا صوتيا مسريا يتحدث عن صراع بالسلطة في أوساط أتباع شافيزز. وجاء في التسجيل الذي كشف عنه أحد صناع القرار بالمعارضة أن مديعا معروفا مواليا للحكومة سُمع وهو يتهم رئيس الجمعية الوطنية ديوسداد كابليلو بالتآمر ضد مادورو.

غير أن المديع ماريو سيلفا أنكر التسجيل واعتبره مفيكرا، وأعلن في وقت لاحق تعليق برنامجه إلى إشعار آخر. وسبق لمادورو أن أبدى رغبته في تحسين العلاقات مع واشنطن، «مادامت العلاقات قائمة على الاحترام، ولكنه اتهمها بالسعي لزعة استقرار بلاده».

فرنسا تدعو إلى تحرك ضد المسلحين بجنوب ليبيا



باريس / وكالات : دعت فرنسا إلى القيام بعملية

الرئيس الفنزويلي يتهم «سي إن إن» بالترويج لانقلاب



كاراكاس / وكالات : اتهم الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو شبكة «سي إن إن» الإخبارية الأميركية الناطقة باللغة الإسبانية بالعمل على الترويج لانقلاب ضد حكومته الاشتراكية.

وقال مادورو إن شبكة «سي إن إن» الناطقة بالإسبانية التي «تدار من قبل أناس يسعون إلى زعزعة الاستقرار، تحت علمنا الشعب على القيام بانقلاب في فنزويلا، وتقدم صورة مشوهة للحياة السياسية والاجتماعية في البلاد».

وأضاف في كلمة تلفزيونية إن تلك الشبكة جزء من حملة أوسع من «حرب نفسية شرسة» يقودها «الجناح اليميني الفاشي» الذي يسعى إلى الإطاحة بالحكومة.

وحذر مادورو من أن «سي إن إن» أصبحت «الرأس المدبر لتعزيز التدخل» ضد شعبه، متهمًا إياها بالبت على مدى 24 ساعة «لتشويه» صورة فنزويلا بدلا من بث ما يحدث في مختلف أرجاء العالم.



كاتب إثيوبي: كسرنا

«عنجهية» المصريين

تحت عنوان «هل تستطيع مصر تقبل حقيقة النيل الجديد؟»، حلل «دانييل بريهاني» في مقاله بصحيفة «فورتسن» الإثيوبية الأوضاع القائمة بين مصر وإثيوبيا والعلاقات بين البلدين وتأثيرها على قضية النيل وسد النهضة. واستهل الكاتب الإثيوبي مقاله بسرد قصة قصيرة عن رحلته في المرحلة الثانوية التي كانت في مصر، وقال إنه بجانب الأماكن التاريخية والمتاحف الرائعة والسيدات اللطيفات، إلا أن هناك شيئا واحدا لا يمكن أن ينسى، وهو إجابته على السؤال الذي كان يطرح دائما، من أين أنت؟ ولقيل من الكلمات العربية كان ردي «من إثيوبيا أبو النيل»، وفي كل مرة كنت أصحل على رد واحد: «الله هو والد النيل، وليس إثيوبيا».

في الواقع، لا أحد يصنع مياه النيل فهي هدية الطبيعة التي يعيش عليها نحو 300 مليون شخص في جميع أنحاء حوض النهر، من تنزانيا إلى مصر. لكن ذلك لم يكن ما يقصده المصريون. فكانت كلماتهم تحمل بين طياتها نوعا من التعالي، نظرا لاعتقادهم بأن النيل هو ملكية خاصة لهم، مع إنكار أن الإثيوبيين هم المصدر الأصلي لنهر النيل. وبالرغم من وقوع الأزمة الخاصة ببناء سد النهضة، لم يخطر بالمصريين في حوار بناء يمكن من خلاله الوصول إلى أرضية مشتركة يتفق عليها الجميع، وبدلا من ذلك تعاملوا بتعال وغطرسة هائلة لن تستطيع إثيوبيا تقبلها، وهو ما زاد الأمر تعقيدا. وصما لا يثير الدهشة، أن المصريين اتبعوا أسلوب التعاطف في وسائل الإعلام الغربية والعلماء. والواقع أن الغربيين حاولوا دعمهم ليس فقط لأن النيل هو المصدر الوحيد للمياه بالنسبة للمصريين، بل هو أيضا بسبب معاهدات الحقبة الاستعمارية التي تخصص تقريبا إلى مصر المياه وحق النقض على أي بناء على منبع النهر.

وعلى هذه الخلفية وبناء على طريقة تفكير المصريين، فقد وصل الأمر إلى حد التهديد بالرد العسكري في حال حدوث أي انخفاض في نسبة المياه القادمة من إثيوبيا، وهو ما يجعلنا لا نلقي باللوم على العامة من المصريين في الاعتقاد بأن هذه هي الطريقة التي يتم بها تسييس الأمور أو أي محاولة لتغيير الوضع القائم هو كارثة.

ولكن على ما يبدو، أن مثل هذا التفكير، خلال الأسابيع القليلة الماضية يجب أن يكون ملتويا ومتعرجا.

ويبدو أن اتخاذ إثيوبيا خطوات فعلية في بناء سد النهضة ساهم في حدوث تغيير ملحوظ في السياسات المصرية في التعامل مع القضية. ولكن هذا التغيير أيضا لم يصب في صالح المصريين. وتابع الكاتب قائلا: «بالإضافة إلى ذلك، إلا أن الرئيس المصري محمد مرسي» أثناء لقائه مع عدد من المسؤولين الإريتريين وقيعي المستوى بالقاهرة، والذين أخبرهم ببقته في أن إريتريا لن تحذل حقوق مصر القانونية في مياه النيل وأنه يمتنى لقاء الرئيس الإريتري «سياس أفورقي»، «تجاهل مرسي»، ذكر اسم إثيوبيا أو حتى رئيسها على الرغم من أنه بعد الطرف الثاني والمنطقي للأزمة والذي يجب أن يدور معه الحوار.

وختم الكاتب مقاله قائلا: مع اقتراب الخطر من المصريين بشأن سد النهضة، فإنه يمكن أن يكون ذلك فرصة لتغيير نظرتهم لإثيوبيا، لأنه يبدو أن المصريين أصبحوا يدركون الآن حقيقة أن «إثيوبيا أبو النيل».

تخوفات من عودة الدولة البوليسية بمصر

قالت صحيفة «واشنطن بوست»، الأمريكية إن قرار المحكمة الدستورية العليا يوم السبت الماضي بإلغاء الحظر المفروض على الشرطة والجيش في التصويت في الانتخابات يثير مخاوف البعض من إجبار الجيش على العودة إلى الساحة السياسية مرة أخرى، ولكن تلك المرة من الباب الخلفي. وأشارت الصحيفة إلى أن الإسرائيليين في مصر وأعضاء سابقين من الجيش القومي أعربوا الأحد الماضي عن قلقهم الشديد حول مخاطر محتملة ناجمة من قرار المحكمة الذي يسمح لأفراد الشرطة والجيش بالإدلاء بأصواتهم في انتخابات البلاد رغم أنهم لعقود طويلة منعدوا من هذا الحق وفقا للتقاليد القانونية.

وأوضحت الصحيفة أن الحظر الذي نص عليه قانون عام 1976، ينظر إليه على نطاق واسع باعتباره خطوة تهدف للحفاظ على كل من الأجهزة الأمنية والعسكرية بعيدا عن السياسة، بالرغم من أن البلاد كانت تدار سابقا من قبل الجنرالات.

أخي المواطن .. بالتحصين صارت اليمن خالية من شلل الأطفال.. فساهم في الحفاظ على هذا الإنجاز من خلال تحصين أطفالك دون سن الخامسة في الحملة دون تردد ..

حملة التحصين الاحترازية ضد شلل الأطفال من (2- 4 يونيو 2013م) تنفذ من منزل إلى منزل بأمانة العاصمة ومحافظات (عدن،الحديدة،أبين،لحج،حجة،عمران،المهرة،أرباب،الجوف)، وفي المرافق الصحية بمحافظة(صعدة)